بيان صادر عن مجموعة الأكاديميين والمختصين بالشأن الاقتصادي العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

انعقد اجتماع موسع برئاسة معالي محافظ البنك المركزي الأستاذ علي محسن إسماعيل ، بحضور المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء الأستاذ الدكتور مظهر محمد صالح ، والأستاذ الدكتور أحمد بريهي علي عضو مجلس إدارة البنك ، والسادة المديرين العامين بالبنك ، وعدد كبير من الأكاديميين والخبراء المختصين في مجالات الاقتصاد والمال والأعمال .وجرت مناقشة الدراسة التي قدمها معالي المحافظ ، الموسومة (الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي) .

وقد تناولت هذه الدراسة بحث جملة من القضايا الملحة التي يواجهها البنك المركزي في ظل المناخ المتأزم في العراق ، المتمثل بشكل خاص بتدهور أسعار النفط وانخفاض عائداته ، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المواجهة مع الإرهاب . وكان الباعث على اعدادها مواجهة حملات التشكيك والاتهامات الجزافية التي وجهت الى عمل البنك المركزي من قبل البعض من غير المختصين ، والتي وجدت طريقها الى الإعلام وانطوت على قدر كبير من المغالطات وسوء الفهم ، وماقد يستتبع ذلك من آثار سلبية على استقرار السوق وتوقعات المستثمرين ، التي يمكن ان تمتد الى إلحاق الضرر بالمعاملات المالية والمصرفية في الداخل والخارج .وتطرقت الدراسة الى استعراض كل الخيارات المتاحة للبنك المركزي لإدراة الاحتياطيات الدولية بإيجابيات كل منها وسلبياتها .

وقد أشاد الجميع بالأداء الرفيع لإدارة البنك وسعيها الدؤوب للحفاظ على سمعته العالية ورصانته ومهنيته التي اكتسبها وعمل على ترسيخ أخلاقياتها منذ تأسيسه إلى حد الآن ، والتي جعلته في صدارة المؤسسات الحكومية التي لم يتطرق اليها الفساد بفضل القوانين والتعليمات والضوابط الصارمة التي تحكم عمله ، وتحدد نطاق علاقته مع الجهات الأخرى المتعاملة معه

كما أبدى المجتمعون تقديرهم العالي للدراسة المعمقة والتفصيلية التي قدمها معالي المحافظ ، التي اتسمت بالوضوع والإحاطة الشاملة بآليات عمل البنك المركزي واهدافه والخيارات المتاحة له ، حيث جاءت صياغتها ميسرة وشفافه ويفهمها الجميع (المختصون وغير المختصين) بما يساعد على إزالة سوء الفهم المتعلق بتوجهات البنك المركزي والحد من حملات التشكيك والاتهامات المغرضة التي يتعرض لها منتسبوه بين الحين والآخر .

وفي ختام الاجتماع تم الخروج بمجموعة من التوصيات وأهمها الآتية في أدناه :-

أولاً: استمرار البنك المركزي في توجهاته وآليات عمله التي تكفل استقرار سعر الصرف ، ومنع المضاربات ، وإزالة الفروقات الكبيرة عن السعر الرسمي ، واعتماد الشفافية التامة في عمليات البيع من خلال نافذة بيع العملة .

ثانياً: اعتماد الدراسة المقدمة من قبل معالي المحافظ ، وكذلك تصريحه الصحفي المنشور في جريدة الصباح الجديد في ١٠ نوفمبر/ ٢٠١٥ كأطار عام لعمل البنك المركزي والخيارات المتاحة له ، ويوزع على المختصين والإعلاميين لغرض تجلية الحقائق ، وتبديد الصورة الضبابية عن آليات عمل البنك المركزي ووظيفة الاحتياطي النقدي الدولي وعلاقته بكل من الموازنه العامة ومبيعات نافذة بيع العملة الاجنبية .

ثالثاً: عقد اجتماعات دورية على غرار الاجتماع الحالي حسب الحاجة لمناقشة القضايا المستجدة والهامة التي تتعلق بعمل البنك المركزي .

رابعاً: العمل على سن التشريعات الواضحة التي لا لبس فيها لحماية متخذي القرار وذوي الصلاحيات من منتسبي البنك المركزي من الاتهامات والتخرصات التي تضر بسمعتهم وسمعة مؤسستهم العريقة والتي تصدر عن بعض الاطراف ، إما بسبب الجهل ، او بدوافع سياسية ومصلحية ، ومنحهم الحصانه القانونية التي يتمتع بها نظراؤهم في البنوك المركزية العالمية .

مجموعة الأكاديميين والمختصين بالشأن الاقتصادي العراقي

بـــــغـــــداد

٢٠١٥/١١/٢٩